من أجل مستقبل واعد بالخير رغد مشرق بالأمل
ننتخب علي عبدالله صالح

المؤتمر الشعبي العام

برنامج المؤتمر الشعبي العام لانتخابات المجالس المحلية

يمن جديد.. مستقبل أفضل

■ ينطلق المؤتمر الشعبي العام في توجهات المستقبلية لتعزيز اختصاصات اجهزة السلطة المحلية من ايمانه العميق بأهمية هذه التجربة في بناء الدولة اليمنية الحديثة واستكمال بناء هيكلها المؤسسي والتطبيق الفعال للنصوص الدستورية المتعلقة بها مركزياً ولا مركزياً.. وذلك ضمن التوجهات التي يقودها المؤتمر الشعبي العام على طريق تنمية المشاركة الشعبية، وتوسيع الممارسة الديمقراطية التي اضحت واقعاً حياً معيشاً في حياة شعبنا منذ الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م، الذي أعلن فيه قيام الجمهورية اليمنية على اساس التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة.

ان المؤتمر الشعبي العام وهو يقدم برنامجه الانتخابي للانتخابات المحلية ٢٠٠٦م، يستند الى رصيد وطني تنموي كبير وملموس في حياة الشعب والوطن.. انه البرنامج الملبي لتطلعات الشعب، والمجسد لبرنامج المؤتمر وقراراته، كما انه يسير في نفس اتجاه برنامج الاخ علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام للانتخابات الرئاسة ٢٠٠٦م، من اجل مواصلة مسيرة التنمية والبناء، وتحقيق اهداف خططنا التنموية، وتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد، والمضي قدماً لتمكين المجالس المحلية من صلاحيات ادارية ومالية اوسع على صعيد التخطيط والتنفيذ انطلاقاً من الصلاحيات المحددة في الدستور والقانون.

وحرصاً من المؤتمر الشعبي العام على تنفيذ الاهداف والبرامج التنموية، فقد اختار من بين صفوفه الكوادر الكفؤة القادرة على ترجمة تطلعات الشعب ليكونوا مرشحيه لانتخابات المجالس المحلية ٢٠٠٦م، والذين سيكونون بإذن الله جديرين بثقة الشعب معبرين عن هموم كل اليمنيين «رجالاً ونساءً» وعلى امتداد الوطن اليمني الكبير.

فلنمضِ معاً من أجل: يمن جديد.. مستقبل أفضل.

الأهداف العامة:

■ ترسيخ وتعزيز تجربة الحكم المحلي بأسس ادارية حديثة ومتطورة توفر الخدمات بمستوى لائق لجميع المواطنين.

■ تعزيز مبدأ اللامركزية المالية والادارية.

■ تنمية الثقافة الانتخابية لدى جميع شرائح المجتمع.

■ جعل المواطن في موقع المسئولية المشتركة مع الجهات الرسمية لما لذلك من تأثير مباشر في تأكيد مبادئ العدالة وارساء عامل الولاء والانتماء للوطن.

■ توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صناعة القرار.

■ تعزيز المشاركة الشعبية في مجالات التنمية المحلية ورفع مستوى الخدمات من واقع حاجات ورغبات وتطلعات المواطنين في الوحدات الادارية بالجمهورية

أولاً: تعزيز تجربة السلطة المحلية

- اجراء التعديلات المناسبة في قانون السلطة المحلية لتوسيع المشاركة الشعبية، وانتخاب المحافظين ومديري المديريات، ومنح المجالس المحلية صلاحيات أوسع في ادارة الشئون المحلية، وفي مقدمتها حق الرقابة، واجراء المناقصات، والاشراف على سير تنفيذ المشاريع المحلية وانتقال مسئولية إعداد وتنفيذ موازنات الوحدات وخططها التنموية الى السلطة المحلية بصورة كاملة.
- الاهتمام بتحسين اداء المجالس المحلية في الوحدات الادارية ومعالجة كل مظاهر الاختلال ان وجدت بشفافية وحزم.
- تطوير الاطار التشريعي والتنظيمي ومواءمة التشريعات المختلفة مع تشريعات السلطة المحلية، وبما يكفل ازالة أي تعارضات في هذا الشان.
- العمل على اعادة النظر بالتقسيم الاداري للجمهورية وفق أسس علمية مدروسة.
- استكمال الاجراءات القانونية لإصدار مشروع قانون الموارد المالية للوحدات الادارية وكذا اصدار القانون الخاص بالعاصمة صنعاء عملاً بالمادة «١٦٠» من قانون السلطة المحلية رقم «٤» لسنة ٢٠٠٠م.
- الاسراع في اصدار قانون المناقصات وبصورة تستجيب وتتكيف مع متطلبات نظام السلطة المحلية ويراعى ظروف الوحدات الادارية خاصة النائية منها.
- الرقابة الفاعلة على ادارات المجالس المحلية وضمان أدائها بكفاءة وفعالية والالتزام بمبدأ الوضوح والعلنية في ادارة شئون المجالس المحلية.
- تطوير دور اجهزة السلطة المحلية في محاربة الفساد وضبط كافة مظاهر التسيب والاهمال والاختلالات المالية والادارية.
- اعتماد موازنات تشغيلية للمديريات بدءاً من موازنة عام ٢٠٠٧م، لاغراض نقل الصلاحيات اليها من دواوين المحافظات لتمكينها من ممارسة صلاحياتها وتامين النفقات التشغيلية اللازمة لتسيير المرافق والمنشات التي نقلت اداراتها من الاجهزة المركزية الى السلطة المحلية.
- استكمال شغل وتوفير الاحتياجات من الوظائف في كافة التخصصات والهياكل الادارية التي تحتاج لها اجهزةالسلطة المحلية، واعطاء الحوافز المشجعة لذلك والمحققة للاستقرار الوظيفي.
- تنمية الموارد البشرية والعمل على تاهيلها واعدادها للأعمال والمهام التي تتوافر معطياتها ومكوناتها على مستوى المحافظات.
- الاسهام الفاعل في رفع كفاءة العمل الاداري وتسهيل معاملات المواطنين في المحافظات والمديريات.
- تفعيل الرقابة المركزية والمحلية وتطوير الياتها وأساليبها وتكثيف عملياتها الرقابية لإعمال مبدأ المساءلة والمحاسبة وكشف الفساد ومكافحته وتعزيز دور المجالس المحلية في كشف ومحاربة الفساد واحالة الفاسدين للمساءلة القانونية أمام القضاء دون تهاون.
- اعادة النظر في نظام التوظيف في الوحدات الادارية بصورة تمكن السلطة المحلية من اجراء عملية التوظيف محلياً بحسب الاحتياجات الفعلية ووفقاً للقواعد المنظمة للتعيين في الوظائف الاشرافية وفقاً للشروط والاجراءات التي حددها قانون السلطة المحلية.
- اعادة النظر في هيكلة الهيئات المتعلقة بالتنمية الريفية وبما يتناسب مع التطورات الجديدة التي فرضها نظام السلطة المحلية.

ثانياً: تطوير الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة

- اعتماد الاسس العلمية والاقتصادية والاجتماعية والامنية في اقامة مشاريع الاسكان للشباب وذوي الدخل المحدود والاسر الفقيرة.
- الاهتمام بتطوير الية التعليم ومخرجاته وفق متطلبات التنمية وسوق العمل المحلي وبما يحقق التحول نحو التعليم النوعي.
- حماية الطفولة ورعايتها صحياً وتربوياً.
- ايلاء اهمية خاصة لقضية محو الأمية على نطاقة كل محافظة ومديرية والتوسع في بناء وانشاء المدارس ومراكز محو الأمية وتعليم الكبار في الوحدات الادارية وتحديث الادارة المدرسية وتوفير الوسائل التعليمية اللازمة والتفتيش المستمر على أداء العملية التعليمية في كل وحدة ادارية وتشجيع المرأة على الانخراط في برامج محو الأمية.
- الاهتمام باستكمال بناء الجامعات والكليات في المحافظات وفق احتياجات المواطنين والكثافة السكانية، والتوسع في اقامة كليات المجتمع ومعاهد التدريب الفني والمهني في المديريات ذات الكثافة السكانية العالية.
- الاهتمام بتعليم الفتاة واقامة المزيد من المدارس الموجهة لتعليم الفتيات والالتزام الدقيق باتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لانجاح هذه البرامج كاساس للمشاركة الايجابية في التنمية المحلية.
- التوسع في برامج التاهيل والتدريب في مجال السلطة المحلية لتعميق الاسس السياسية والقانونية والاجتماعية في اداء المهام في مجال الإقتصاد والادارة والتخطيط والرقابة والاشراف وتقييم الأداء، وانشاء معهد متخصص لتاهيل وتدريب كوادر السلطة المحلية.
- المساهمة الفاعلة في نشر الوعي الصحي والثقافة الصحية، ومواصلة الجهود في مكافحة الأمراض والأوبئة والمساهمة في حملات التطعيم ضد الأمراض الوبائية ومكافحة الأمراض المستوطنة.
- مكافحة التلوث والأمراض البيئية المستوطنة التي تعاني منها بعض المديريات والمناطق، والعمل على معالجتها في أسرع وقت ممكن.
- الاهتمام بالتخطيط العمراني والخدمي بما يظهر الوجه الجمالي للمدن والقرى.
- التوسع في اقامة المتنزهات والاهتمام بالتشجير وتوسيع رقعة المساحة الخضراء.
- زيادة الاهتمام بتعميم الخدمات الصحية واعطاء الصحة في الأرياف الأولوية في برامج الخدمات الصحية وعلى وجه الخصوص رعاية الأم والطفل، وتنفيذ برامج الوقاية الصحية.
- الاهتمام المستمر بتنمية قدرات الكوادر الطبية في مختلف الوحدات الادارية.
- تطوير الآليات التي تكفل توجيه برامج الرعاية الاجتماعية لمستحقيها واعمال رقابتها على التنفيذ لمنع أي تلاعب في توظيف هذه المخصصات في غير اغراضها وكذا فيما يتصل بالبرامج الموجهة لمكافحة الفقر لتعزيز التنمية الاجتماعية والعمل على زيادة المخصصات والمديريات وفق احتياجاتها والكثافة السكانية فيها.
- مواصلة الجهود في استكمال بناء المستشفيات والمستوصفات والوحدات الصحية في المحافظات والمديريات وفق أولوية كل منطقة وحاجة ابنائها وتوفير الأجهزة الطبية الحديثة والمتطورة.
- استكمال البنية التحتية من مشاريع المياه في المحافظات والمديريات، والتوسع فيها وفق أولوية كل وحدة ادارية، ومواصلة العمل في مشاريع كهربة الريف، وتوفير الكهرباء عبر الشبكات العامة، أو باقامة وتشجيع وحدات الكهرباء الأهلية.
- ايلاء مشاريع الصرف الصحي اهتماماً خاصاً في المدن الثانوية وذلك حفاظاً على الصحة العامة وحماية البيئة.
- تشجيع المبادرات والجهود لمواجهة المشكلات الحادة فيما يتعلق بالموارد المائية في أمانة العاصمة ومحافظة تعز ومحافظة صعدة وغيرها من محافظات الجمهورية.

ثالثاً: تنمية البنى التحتية الأساسية

- استكمال انشاء مقرات المجالس المحلية، وتجهيزها وتاهيل كوادر السلطة المحلية.
- التوسع في تنفيذ المشاريع التنموية، واستكمال الخدمات في مديريات ومحافظات الجمهورية.. وبالذات في قطاعات الكهرباء والمياه والتربية والصحة والتعليم والطرقات.. وفقاً لخطط وبرامج تنفيذية زمنية تحدد فيها الأولوية على مستوى كل مديرية او محافظة.
- استكمال شق وتعمير وسفلتة الطرق في المحافظات والمديريات، والتوسع في مشاريع الطرق الفرعية، وصيانتها لتحقيق شبكة المواصلات والاتصالات بين جميع اجزاء الوحدات الادارية في المحافظات.
- التوسع في بناء السدود والحواجز المائية والاهتمام بوسائل الري الحديثة في الزراعة.
- التوسع في دراسة مشاريع المناطق الصناعية في كافة المحافظات التي تتوافر فيها المقومات المطلوبة لتوطين الصناعة بهدف مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل.
- مواصلة العمل على استكمال بناء المدارس والمعاهد التقنية والمهنية في المحافظات والمديريات وفق احتياجاتها والكثافة السكانية فيها.
- مواصلة الجهود في استكمال بناء المستشفيات والمستوصفات والوحدات الصحية في المحافظات والمديريات وفق أولوية كل منطقة وحاجة ابنائها وتوفير الأجهزة الطبية الحديثة والمتطورة.
- استكمال البنية التحتية من مشاريع المياه في المحافظات والمديريات، والتوسع فيها وفق أولوية كل وحدة ادارية، ومواصلة العمل في مشاريع كهربة الريف، وتوفير الكهرباء عبر الشبكات العامة، أو باقامة وتشجيع وحدات الكهرباء الأهلية.
- ايلاء مشاريع الصرف الصحي اهتماماً خاصاً في المدن الثانوية وذلك حفاظاً على الصحة العامة وحماية البيئة.
- تشجيع المبادرات والجهود لمواجهة المشكلات الحادة فيما يتعلق بالموارد المائية في أمانة العاصمة ومحافظة تعز ومحافظة صعدة وغيرها من محافظات الجمهورية.

رابعاً: تنمية الموارد الاقتصادية المحلية ومكافحة البطالة والتخفيف من الفقر

- تبني المشاريع التنموية والخدمية ذات الكثافة العمالية التي توفر فرص عمل جديدة وتسهم في محاربة الفقر ومساعدة الأسر المنتجة وذوي الدخل المحدود لتحسين اوضاعهم المعيشية وذلك من خلال:
- التوسع في المشاريع السياحية.
- دعم الصناعات الخفيفة.
- دعم المشاريع الصغيرة الزراعية والصناعية والحرفية والسمكية، وتشجيع المبادرات الفردية في هذا المجال، وتقديم القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة، وتسهيل تسويق منتجاتها.
- الاهتمام بالتسويق الزراعي.
- تنمية الموارد الذاتية للمجالس المحلية بما يمكنها من تنفيذ خططها وبرامجها التنموية والخدمية وبما يمكنها من اقامة مشاريع استثمارية.
- العمل على تهيئة الأجواء المناسبة للاستثمار وازالة كل ما يعيق عملية الاستثمار الداخلي والخارجي وفق قانون الاستثمار.
- اعطاء صلاحيات واسعة للسلطة المحلية في قضايا الاستثمار، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مختلف المجالات، وتنمية المجتمعات المحلية، وايجاد المناخات المناسبة لجذب الاستثمار، وتوفير الخدمات الاساسية المرتبطة بها.
- الاهتمام بتطوير الأوعية الايرادية والضريبية ومعالجة اي اختلالات محلية في هذا الجهاز وتعزيز أساليب الرقابة والمحاسبة والتحفيز في نطاق العاملين في الجهاز الضريبي والايرادي.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والخدمية في اطار تعميق مبدأ الحرية الاقتصادية وتوسيع قاعدة المشاركة في التنمية من قبل الافراد والجامعات وتمكين المغتربين من ابناء الوطن من الحصول على فرص الاستثمار في كافة الوحدات الادارية وتاكيد رابطة التكافل الاجتماعي بين ابناء الوطن في الداخل والخارج.
- تشجيع نشوء وتنمية قطاع خاص محلي يسهم بصورة فاعلة في تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية المحلية.
- الاهتمام بقضايا المرأة وتشجيع مشاركتها ومساهمتها في عملية التنمية في كافة المجالات الادارية والاقتصادية والاجتماعية واقامة المشاريع الحرفية التي تمكن المرأة من المساهمة الاقتصادية والاجتماعية الواسعة وغيرها.
- دعم الأسر المنتجة وتشجيع المرأة على العمل والانتاج عن طريق زيادة الدعم للاسر بتوفير وسائل العمل وأدوات الانتاج كالمشاغل والمعامل المنزلية.
- رعاية اصحاب المهن الحرفية ورعاية الحرف التقليدية وتطويرها وحمايتها وتنمية منشاتها.
- الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة ورعاية اصحاب الاعاقات وادماجهم في مختلف الاعمال والمجالات التنموية والاهتمام بالمراكز التي تعني بهذه الفئة.
- الاهتمام بالقطاعات العمالية وحماية حقوق الضمان الاجتماعي وفقاً للقانون ورعاية مراكز تطوير المهارات العمالية.
- تنمية القطاع التعاوني في نطاق المحافظات والمديريات وتشجيع انشاء الجمعيات الهادفة لاستثمار نشاط الأفراد وقدرتهم وامكانياتهم في كافة المجالات الزراعية والسمكية والتجارية والمهنية وبما يحقق الشراكة الشعبية في التنمية بشكل عام.
- الاسراع في معالجة اوضاع المشاريع المتعثرة وتلك الجاري تنفيذها في الوحدات الادارية ومواجهة الالتزامات المالية اللازمة لكل منها مركزياً.

- تصميم وتنفيذ برامج تستهدف تنمية وحدات التخطيط المحلي، وتطوير انماط واساليب عملها واستكمال عناصرها في الجانب البشري وادواته اللازمة للنهوض بمستويات تخطيط التنمية المحلية، وتشجيع المجالس المحلية على نقل صلاحياتها الى المديريات في معالجة تصميم وتنفيذ المشاريع تتحد درجتها وعناصرها بمقدار ما يتوافر للمديريات من مقومات بهذا الشان.
- تخصيص رسم على المبيعات أو الانتاج السمكي لصالح المحافظات الساحلية لقاء دورها في حماية البيئة الساحلية، ودعم نشاط وتحسين ظروفهم المعيشية في تجماعتهم الانتاجية.
- دعم وتطوير الصناعات التقليدية التي تتميز بها المحافظات والمديريات.

خامساً: التنمية الثقافية

- مواصلة العمل على تحسين قيم الوحدة الوطنية واهداف الثورة اليمنية المباركة والدفاع عنها.
- المساهمة في النشر الثقافة الوطنية واحياء التراث الثقافي والحضاري المتميز في المحافظات والمديريات والحرص على احياء المناسبات الوطنية بمدلولاتها الثقافية والاجتماعية وتبني المهرجانات السنوية المناسبة.
- الاسهام الفاعل في تاكيد وتجسيد قيم الدين الصحيحة في السلوكيات، وبما يجنب المجتمع مخاطر الانزلاق في متاهات التعصب، ومكافحة موروثات التخلف والجهل والتطرف والغلو فالتعصب الأعمى لا يثمر إلاّ الشر.
- الاهتمام بقضايا حقوق الانسان وحماية الحقوق والحريات وتعزيز المشاركة الشعبية ودعم نشاط المرأة في كافة الحقول باعتبار هذه المسالة جزءاً مهماً من تاكيد دور المجتمع الديمقراطي وتطوره مؤسسياً واجتماعياً الى جانب ايلاء قضية الحريات العامة جل الاهتمام والرعاية.
- الاسهام في تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني وتشجيع المبادرات والجهود الرامية الى تحقيق اهداف التنمية.
- الاهتمام بالمساجد وصيانتها وحماية حقوق الأوقاف وحفظ أموالها وتنظيم نشاط الارشاد والتوجيه الديني الهادف الى تعميق مبادئ الشريعة الاسلامية السمحاء.
- المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب وبما يحقق اهداف التنمية.
- العمل على ادراج نظام السلطة المحلية ضمن المقررات الدراسية في الكليات والجامعات.
- العمل على استكمال البنية التحتية من المشاريع الشبابية والرياضية كالاستادات والمدرجات الرياضية والصالات المغلقة والأندية الرياضية والثقافية والعلمية ودعم المناشط الشبابية والرياضية على مستوى المحافظات والمديرية.
- الاهتمام بالأنشطة الرياضية والثقافية المحلية ودعم الانشطة الصيفية في المدارس والجامعات ودعم الأندية الرياضية والثقافية والفكرية والابداعية.
- الاهتمام بالأندية الرياضية والمراكز الثقافية لرعاية الشباب واستنهاض طاقاتهم الابداعية.
- تشجيع قيام المنافسات الرياضية الداخلية والاهتمام بالتعليم والطب الرياضي وتوفير الامكانات اللازمة لذلك.
- متابعة استكمال انشاء الاذاعات المحلية في المحافظات وتسخيرها لتحقيق اهداف التنمية المحلية بما يكفل التعبير عن تطلعات وهموم المواطنين في كل محافظة.
- رعاية الفنون والتقاليد الشعبية في الوحدات الادارية المحلية وبما يحقق الحفاظ على أصالة تلك الفنون والتقاليد الشعبية الحسنة وتعبيرها الصادق عن ترتنا الوطني العربي والاسلامي والانسانية وطابعها المتميز.

سادساً: الأمن والسكينة العامة

- الاسهام الفاعل في تعزيز الأمن والاستقرار والسكينة العامة في نطاق كل محافظة ومديرية، والحيلولة دون وقوع أي اختلالات أمنية ومعالجة أي سلبيات أو تصرفات غير قانونية في أجهزة السلطة المحلية بحزم، وتعزيز التنسيق والتعاون بين الأجهزة الأمنية والقضائية والسلطات المحلية والمواطنين لما فيه صيانة المصلحة العامة، وتطبيق سيادة النظام والقانون.
- دعم جهود السلطة المحلية في حل القضايا المتعلقة بالنزاعات والخلافات الاجتماعية وايجاد الحلول الناجعة لقضايا الثار، وأي مظهر من مظاهر العنف والارهاب، ومحاربة التسلط، فالناس جميعاً سواسية أمام القانون.
- حل المشكلات والمنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية والسكنية.
- ترسيخ الوظيفة العامة الاقتصادية المتميزة للمحافظات والمديريات في الزراعة والتربية الحيوانية والسياحية والصناعات الحرفية.. وغيرها في اطار التنوع الجغرفي الذي تتميز به الوحدات الادارية.
- استكمال البنية التحتية للأجهزة المرورية والتوسع في مؤسسات السجل المدني والجوازات على مستوى المديريات وربطها بالنظام الالي الوطني.

ختاماً

إن مواصلة التطبيق العملي المدروس لمحتوى فكرة الادارة البناءة والسلطة المحلية الراقية كما تجلت في مضامين الميثاق الوطني يعتبر جزءاً أساسياً من التكوين التنظيمي والفكري للمؤتمر الشعبي العام، الذي جاء متصلاً ومتلاحماً مع القيم العقيدية السامية النابعة من عقيدتنا الإسلامية والمثل الانسانية النبيلة.. والتي تعد من أهم السمات المميزة لمؤتمرنا الشعبي العام، والوثاق القوي بينه وبين الجماهير اليمنية، وسوف تتجه جهود المؤتمر الشعبي العام بكافة تكويناته من أجل يمن جديد.. ومستقبل أفضل، وكلنا ثقة بما بات يمتلكه شعبنا من الوعي والادراك.. والقدرة على تجسيد خياراته الحرة.

تبني المشاريع التنموية والخدمية ذات الكثافة العمالية بما يوفر فرص عمل جديدة، ويسهم في محاربة الفقر وتحسين الظروف المعيشية

التوسع في تنفيذ المشاريع التنموية، واستكمال الخدمات في مديريات ومحافظات الجمهورية

تطوير دور أجهزة السلطة المحلية في محاربة الفساد وضبط كافة مظاهر التسيب والاهمال والاختلالات المالية والإدارية

■ إعطاء صلاحيات واسعة للسلطة المحلية في قضايا الاستثمار وتوفير مناخات مناسبة لجذب الاستثمار، وتحقيق تنمية المجتمعات المحلية

منح المجالس المحلية صلاحيات أوسع في إدارة الشئون المحلية وفي مقدمتها حق الرقابة وإجراء المناقصات